

نشأة وتطور
الحركة النقابية العمالية
في (مستعمرة عدن) واليمن الديمقراطية (سابقاً)
(١٩٤٠-١٩٩٠م)

أ. عبده فارح نعمان

عضو المكتب التنفيذي لاتحاد نقابات عمال الجمهورية
رئيس تحرير صحيفة صوت العمال (سابقاً) .

نظرة عامة

من الواضح من التاريخ أن نشوء النقابات العمالية في اليمن، منذ النصف الثاني للقرن العشرين، قد اتسم بالتفاوت الكبير من حيث ظهور تكوينات الحركة النقابية في ظروف التجزئة وغط الحكم السائد في ظل السيطرة الاستعمارية لجنوب اليمن، الذي امتد لمائة وتسعة وعشرين عاماً، والحكم الإمامي الكهنوتي للجزء المستقل. وبالرغم من التجزئة وتنازع كلا الحكامين على السيادة والاستقلال منذ الحرب العالمية الأولى، بعد هزيمة الحكم العثماني، إلا أننا سنجد أن عدن كمستعمرة بريطانية كانت نافذة اليمن للعالم الخارجي كميناء حر، ومركزاً احتل موقعه في ظروف ما بعد الحربين العالميتين لربط الملاحة الدولية ومحطة ترانزيت للتجارة الحرة.

لم تجدد الحركة النقابية أية قيود لانتقالها لكل اليمن، بل ولأجزاء مختلفة من الجزيرة.. من هذا المنطلق شكلت عدن ليس فقط منارة للملاحة الدولية والتجارة، بل منارة للتحديث، وفيها تشكل أول مجتمع مدني متعدد الجنسيات في ظل تبعيتها لحكومة (بومباي) البريطانية، ومن ثم التحاقها بوزارة المستعمرات البريطانية. ومن هنا يمكن القول إن وجود التجمعات العمالية من مختلف الجنسيات، إلى جانب انفتاح السياسة البريطانية. لجذب واستقطاب أياد عاملة رخيصة من الريف اليمني، أهل عدن لتحتل مركز الصدارة في المبادرة، منذ بداية الخمسينات، للمطالبة بالاعتراف بحق التنظيم النقابي، وانتزاع الاعتراف عبر سلسلة من الإضرابات التي أدت في النهاية لتأسيس أول تنظيم نقابي عرف بمؤتمر عدن للنقابات عام ١٩٥٦م، وحدد المطالب الأساسية للعمال: في تحديد ساعات عمل متساوية، وإجازات العمل وفق اتفاقيات عمل تحدد العلاقة بين أرباب العمل والعمال. وبتزايد الإضرابات العمالية، صدرت التشريعات العمالية لفض نزاعات العمل.

لم يكن مستغرباً أن يضم مؤتمر عدن للنقابات ما يقارب ٢٥ نقابة أخذت مسميات المرافق والمنشآت والشركات التي كانت قائمة آنذاك، واكتسب هذا الإطار خاصية مميزة من حيث التأسيس والشعار الذي رفع لتحقيق الوحدة العمالية، فقد رفع شعار (الخبز - الحرية - السلام)، وجاء هذا الشعار ملبياً للتركيب الطبقي والاجتماعي والسياسي، لسكان المستعمرة. وبتصاعد المد القومي التحرري، تم إعادة صياغة النقابات بتقليصها إلى ١٢ نقابة، وتغير الاسم في عام ١٩٥٨م

إلى المؤتمر العمالي، ورفع شعار القومية العربية (وحدة، حرية، اشتراكية)، وكان لحزب البعث لمساته الواضحة في ذلك التغيير.

ومع ظروف إعلان بريطانيا لوحدة عدن والإمارات، تم السماح بالتعددية الحزبية التي أخذت طريقها لتأسيس أحزاب تقود أو تعارض قيام (اتحاد فدرالي)؛ وكان من ضمنها السماح للمؤتمر العمالي بتأسيس حزب عمالي يعبر عن الحركة النقابية عُرف بحزب الشعب الاشتراكي، واستأثر بقيادته بعض رموز الحركة النقابية خاصة عبدالله عبدالمجيد الأصنج، محمد سالم باسندوة، وأنيس حسن يحيى، وآخرون من قيادات حزب البعث العربي الاشتراكي.. ولكن بداية الستينات فرضت التغيير والتبديل للقوى السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي، بإعلان قيام النظام الجمهوري في صنعاء في ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢م، كبديل للحكم الإمامي، مما أدى إلى فرز حقيقي حدد خارطة القوى الداخلية والخارجية المؤيدة لهذه الثورة المظفرة.

التكوينات النقابية في عدن و بعض المدن اليمنية

يشير تاريخ الحركة النقابية اليمنية إلى أنه، لم يوجد شكل واحد أو فرمة واحدة للبدايات الأولى، بقدر ما خضعت عملية النشوء والتكوين لشروط ارتبطت بمجرى التحول التاريخي في عملية معقدة، لكن المقدمات الضرورية للتكوينات النقابية تمثلت بخلق بيئة صالحة للرأسمال في مجالات التجارة والاستثمار وقد مثلت عدن البوابة الرئيسية كمستعمرة بريطانية. هذه البيئة هي التي استقدمت شركاتها لتحديث الميناء، مثل شركة لوك تامس عام ١٨٧١م وشركات كوري براذرز، وإلى جانبها شركات هندية أخرى، لاستثمار واحتكار صناعة الملح، ولعل العامل الأهم في دخول هذه الشركات كان اتخاذ عدن كمحطة تجارية عالمية وميناء حر ازدهر وتطور على نحو أفضل بعد انتقال الإدارة إلى وزارة المستعمرات عام ١٩٣٧م فالتكوين السكاني المتنوع كان ساحة لتنوع الرؤى والأفكار والاتفاقات، وتقبلت هذه المدينة الصغيرة مختلف الدعوات، لكن الحقيقة التاريخية تبقى ثابتة وأمر مفروغ منه، لا جدال فيه، فقد شكلت عدن نافذة اليمن على العالم، وتفاعلت مع مختلف الأحداث والتحولات الكبرى في العالم ولا سيما الحربين العالميتين الأولى والثانية.

وهناك حقيقة أخرى، وهي أن الاستخدام للعمالة قد تفاوت بشكل مريع إلى حد السخرة.. وتبلورت الفكرة من العمال أنفسهم بالمطالبة بالتنظيم النقابي، وتنظيم العلاقة بينهم وأرباب الأعمال والشركات، فجاءت الإضرابات التي رافقت نشأة التكوين لتؤكد أهمية الانتماء النقابي، وقد رفع العمال شعار (الخبز - الحرية - السلام)، وكان هذا الشعار للتنظيم أو التكوين الأول (مؤتمر عدن للنقابات) عام ١٩٥٦م، والذي ضم ما يقارب أكثر من ٢٥ نقابة عند التأسيس، فعدن البوابة الرئيسية لنشوء الحركة النقابية أو النقابات العمالية، والحركات السياسية المعارضة للامانة والاستعمار، مثل حركة الأحرار اليمنيين، ورابطة أبناء الجنوب العربي والجمعية العدنية، والاتحاد اليمني، والجبهة الوطنية المتحدة. ولتأكيد حقيقة الانتماء الأممي للتنظيمات النقابية، شكلت الراديكالية الحركة النقابية للأعوام ١٩٥٦-١٩٥٩م عامل إقلاق للسلطات

الاستعمارية وأرباب العمل، وكان حينها مطروح مشروع الدمج لعدن مع الإمارات لتشكيل شكل انتقالي للتحديث من جانب، وتولي السلطة لاحقاً وفقاً لمبادئ تقرير المصير.

في ظل كل الخيارات المتاحة للحركة النقابية، فقد ميزت نفسها بحزب الشعب الاشتراكي، لتأكيد أهمية انتمائها، فحزب الشعب الاشتراكي، تأسس على غط الأحزاب العمالية التي نشأت في أوروبا، كما عمل على الالتحاق ببنقابات الاتحاد الحر.

عوامل نشوء الحركة العمالية

كانت الحاجة الضرورية لتمويل البواخر المارة إلى الهند هي التي أدت ببريطانيا إلى احتلال عدن، ولم تستخدم بريطانيا ميناء عدن لتمويل بواخرها فقط وإنما جعلت منه مركزاً تجارياً هاماً لتجارة (الاستيراد والتصدير)، إذ سيطرت الشركات الاحتكارية البريطانية على تجارة كل جنوب الجزيرة العربية، وكان قرابة ٩٠% من واردات المملكة اليمنية تمر عبر ميناء عدن حتى عام ١٩٥٥ م؛ فمثلاً ووصل مقدار الاستيراد في الشمال اليمني عن هذا الطريق إلى (٢،٧١٨،٠٤١) جنيهاً إسترلينياً في وقت كان فيه استيراد عدن يساوي (٣،١٧٢،٣٣٨) جنيهاً إسترلينياً لعام ١٩٥٤.

في عام ١٩٣٧م، فصلت وزارة المستعمرات البريطانية عدن عن الهند نتيجة اتساع نضال الشعب في الهند. وبعد توقيع اتفاقية الجلاء الجزئي مع مصر عام ١٩٣٦م، كان خوف الشركات الاحتكارية البريطانية من ضياع مزارع القطن، في كل من الهند ومصر، قد دفعها إلى الالتفات باتجاه مناطق محميات عدن، حيث كانت توجد أراضي صالحة لزراعة القطن، فبدأوا يعدون الخطط لموقعهم الجديد.

ولما تعرضت عدن في الحرب العالمية الثانية للقصف الإيطالي، فقدت أهميتها كمركز تجاري عالمي، الأمر الذي أدى إلى تقليص عدد كبير من العمال، بعد أن كان قد تنامي عددهم في عدن منذ عام ١٩٣٤م، كما كان قد بدأ قيام جمعيات صغيرة تنظم حركة العمال، وتتبنى مصالحهم، حسب ما يؤكد الفقيه المناضل عمر الجاوي، في إحدى محاضراته عام ١٩٧٥م في قاعة الاتحاد العام لنقابة العمال. وازدادت أعداد العمال في عدن بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة حدوث هجرة داخلية بسبب الظلم الجائر الذي تعرض له الشعب اليمني من قبل الحكم الإمامي في شمال الوطن، والسلطين في المحميات، كما استعادت عدن مركزها التجاري العالمي الهام، وتطورت تجارة التصدير والاستيراد، والجدول يبين هذا التطور:

التجارة الداخلية بملايين الجنيهات الإسترلينية

الأعوام	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٥
تصدير وإعادة التصدير	١٢،٩	٣٠	٣٠			
التصدير		١٢،٩	٣٩،٥	٤٤،٧	٤٥،٦	٦٣
الإستيراد	٣٧،٣	٣٢،٨	٤١،٩	٥٠،٣	٥٦،٥	٧٣،٩

الجدير بالذكر أن الإنجليز أنشأوا معمل تكرير البترول في عدن الصغرى، والذي انتج في عام ١٩٥٥م خمسة ملايين طن من محروقات الديزل والكيروسين والبترول (البترين) والجازولين، من أجل بيعها في أسواق حوض البحر الأحمر، مما أعطى عائدات في نفس العام بمبلغ ١٢٥ مليون دولار. وقدم ميناء عدن في بداية الخمسينات. خدمات لمجموعة من البواخر عددها ٥٧٤٢ كانت تحمل ٢٦ مليون طن من البضائع.

كانت السلطات البريطانية قد أخذت في اعتبارها مسبقاً التطور السريع لنمو الحركة العمالية مما جعلها تتخذ بعض الاحتياطات لاتقاء الإضرابات ودرء مخاطرها على مصالح الشركات الاحتكارية البريطانية، حتى قبل ظهور الحركة النقابية بمعناها الصحيح والمنظم، فأصدرت قوانين تمنع الإضرابات، أبرزها قانون الخلافات الصناعية رقم ١٧ لعام ١٩٣٩^(*). كانت النقابات إلى عام ١٩٤٨ م غير منظمة تنظيمياً جيداً بالرغم من وجودها الفعلي، ويؤكد الأمين العام لمؤتمر عدن للنقابات عبدالله عبد المجيد الأصنع، كما يؤكد مؤرخون سوفيت ، أن أول نقابة منظمة ظهرت في عدن في عام ١٩٥١ م، هي (رابطة عمال الوظائف المتنوعة)^(**).

البداية القوية لنضال عمال ميناء عدن:

في عام ١٩٤٨، خاض عمال ميناء عدن معركة بطولية ضد المستعمرين الإنجليز احتجاجاً على سياستهم التي مارسوها في فلسطين، وعلى مساعدتهم للصهيونية، وضد التكيل، وتشريد

(*) صدر تحت رقم ١٥٠ في مجلدات Aden Laws

(**) بداية التكوين النقابي، في أطر منظمة تعتبر بداية تأصيل حقوق الإنسان في اليمن، وهي المسألة الحساسة في الوقت

الراهن.

الشعب العربي الفلسطيني من أرضه، وإقامة دولة إسرائيل.. لقد خاض الحمالون في ميناء عدن نضالاً قوياً ومتواصلاً ضد القوات البريطانية والعناصر الصهيونية، فدفع الإنجليز بقواتهم إلى شوارع عدن بهدف إحباط انتفاضة العمال، وقام الحاكم العام لعدن بعدئذٍ بطرد كثير من العمال إلى شمال الوطن والحميات.. وهنا بدأ وعي العمال يتنامى ويتسع، فعرفوا دورهم، وصعوبة تحقيق أي انتصار على أعدائهم، بدون منظماتهم النقابية، فإحباط الانتفاضة والخسائر الكبيرة في الأرواح بين صفوف العمال في عدن دعتهم إلى التفكير بضرورة تنظيم نقاباتهم.

وبعد انتفاضة عام ١٩٤٨ م، لم تبدأ الحركة الواسعة للعمل النقابي، وإنما بدأت الإضرابات العفوية في سبتمبر عام ١٩٤٨ والتي تمثلت في إضرابات عمال شركة تجارية (الشركة الأنجلو - إيرانية)، وقدم العمال مطالب اقتصادية، واستمر إضرابهم أسبوعين، مما اضطر المدير الإنجليزي للشؤون الاجتماعية إلى توزيع منشور في صفوف العمال للالتزام بالقانون رقم ١٧ لعام ١٩٣٩ م، الخاص (بالخلافات الصناعية) والمقصود بها (نزاعات العمل) الذي ينص على أن يقدم العمال قضيتهم ومطالبهم في شكوى إلى السلطات بدون تحديد فترة زمنية، وإذا عجزت السلطات عن حل القضية، يمكن للعمال البحث عن حل آخر. وإذا ما أضرب العمال مباشرة بعد تقديمهم الشكوى فلن ينظر فيها، ولن تناقش حتى يعود العمال إلى أعمالهم دون أي شرط.

وفي سبتمبر عام ١٩٤٩ م، تقدمت السلطات البريطانية بمشروع قانون إلى المجلس التشريعي في عدن (حول الهجرة إلى عدن) كان ذلك يعني تحريم دخول العمال من شمال الوطن والحميات إلى عدن، لكن الاستعمار البريطاني كانت لديه عبرة رادعة من انتفاضة الجماهير عام ١٩٤٨ م، لأن المشروع كان من ضمن الأسباب التي دفعت العمال إلى الانتفاضة حينها. وهذه براهين حية على وجود النقابات في عدن، منذ نهاية الأربعينات، حين بدأت تركز على التنظيم الأكثر قوة وموضوعية.

كانت بداية الخمسينات مرحلة هامة لنشاط واسع للحركة النقابية، إذ بدأت الشركة اليمنية الاحتكارية (أبين - لودر) عملها في استغلال مزارع القطن في سلطنة يافع ولحج عام ١٩٥٠ م.. وفي الوقت نفسه بدأت (شركة البترول البريطانية BP) العمل الإنشائي في عدن لبناء أكبر معمل لتصفية البترول في حوض البحر الأحمر، وكان لابد لهذه المشاريع الجديدة، أن تستوعب

عدداً كبيراً من العمال، فاضطرت إلى استقدام عمال من الصومال البريطاني، وقد أدى هذا الإجراء إلى احتجاج عاصف في البلاد ضد عمل الشركة، وكانت نتيجته صراعاً دموياً بين العمال اليمنيين والعمال الصوماليين.. وفي نفس هذه الفترة صدر قانون (حقوق المواطنة في عدن) الذي اعتبر (كل أبناء الكومنولث البريطاني مواطنين في عدن)، وعلى العكس اعتبر اليمنيين من أبناء شمال الوطن واخميات مهاجرين لا يملكون حقوق المواطنة رغم أن هؤلاء كانوا يمثلون حتى عام ١٩٥٥ حوالي ٧٢% من سكان مدينة عدن، الذين يبلغون ٩٣،٨٧٩ نسمة، فيما كان عدد أبناء عدن الأصليين؛ حتى عام ١٩٥٥ م، (٢٦،٩١٠) نسمة.

وبالرغم من إصدار كل هذه القوانين، إلا أن حاكم عدن، (توم هيكمبوت) لم يستطع إيقاف تدفق العمال اليمنيين إلى مدينة عدن، والذين كانوا يمثلون الأغلبية الساحقة لمجموع العمال. وبعد صدور القانون الجديد حول (حق المواطنة) بدأ العمال في عدن خاصة في المشاريع الضخمة كالمصافي في (البريقة) تكوين منظماتهم النقابية. من أجل الدفاع عن حقوقهم^(*). والواقع أن شركة البترول البريطانية كانت بحاجة إلى المزيد من القوى العاملة، فقبلت الكثير من العمال اليمنيين من خارج مدينة عدن، أي من شمال الوطن واخميات، إذ كانت حركة إنشاء المؤسسات الجديدة والشركات في الخمسينات قد أثرت بفعالية على النمو المستمر لحجم الطبقة العاملة في عدن.

ولوحظ في هذه الفترة الاتساع المتزايد للتنظيمات النقابية ففي ٢٤ فبراير عام ١٩٤٧ م سجلت رسمياً جمعية مالكي السيارات وسائقيها، وخلال عامين، بلغ أعضاء الجمعية حوالي ٥٥٠ عضواً في عام ١٩٤٩ م، وتوالى ظهور الجمعيات والنوادي، وتصاعدت الإضرابات العمالية والاحتجاجات الجماهيرية، وحتى عام ١٩٥١ م، أنشئت نقابة (رابطة عمال الصناعات المتنوعة)، وفي عام ١٩٥٢ م، (اتحاد عمال وموظفي شركة عدن للطيران)، وفي عام ١٩٥٥ م كان عدد النقابات الكبيرة في عدن ١٢ نقابة من بينها: نقابة شركات الاستيراد والتصدير (البس) و(لوك

(*) الملاحظ هنا، أن العمال كانوا يشكلون منظماتهم النقابية بحريتهم وإرادتهم المطلقة، ودونما أية وصاية

تامس) و(كورى براذرز) وغيرها، وكلها اضطلعت بدور نضالي طويل من أجل تحسين مستوى حياة العمال اقتصادياً واجتماعياً.

وفي نفس العام بدأت الأحزاب السياسية الأخذ بعين الاعتبار دور العمال في الحياة السياسية للبلاد، إذ كانت بحاجة ماسة إلى الارتكاز على النقابات من أجل تحقيق أهدافها، فحزب الرابطة استخدم كل الطرق والأساليب للسيطرة على نقابة المصافي وأعطاهم اهتماماً خاصاً، وحاول حزب الرابطة قيادة كل النقابات في عدن، والحركة النقابية بشكل عام، وحاول أيضاً حزب (الجمعية العدنية) قيادة نقابات العمال في عدن. وكل تلك المحاولات تبرهن على أهمية الدور الذي قامت به النقابات في الحياة السياسية لعدن..^(*)

(*) اهتمام الأحزاب حينها بالنقابات برهان قاطع على عدم قدرة الأحزاب في الاضطلاع بدورها المطلوب بدون النقابات.

اتجاهات تطور الحركة النقابية العمالية

في عام ١٩٥٥م قررت السلطات البريطانية في عدن إجراء انتخابات جزئية للمجلس التشريعي، لأن أغلبية أعضائه يعينون من قبل السلطات وهم من الأجانب. وكان لهذا القرار ردود أفعال قوية خاصة في الوسط النقابي الذي تصدر عملية مقاطعة هذه الانتخابات المزيفة، وبرهنت هذه الأحداث في عدن، أن العمال وحدهم المهيأون لقيادة النضال السياسي الوطني في البلاد. وكانت الحركة النقابية قد أصدرت بياناً تضمن رفض ومقاطعة تلك الانتخابات للأسباب التالية:

١- عدم الاعتراف بالدستور ولا بالجلس التشريعي لعدن مادام أغلب الأعضاء معينين من قبل الحاكم الإنجليزي.

٢- عدم الاعتراف بقانون الانتخابات الذي بموجبه أعطى الحاكم الإنجليزي حق الترشيح والانتخاب للمهاجرين من الهند والباكستان والصومال وغيرها، من البلدان الأخرى في (الكومنولث).

٣- الاحتجاج بشدة على هذا القانون، الذي بموجبه يعتبر سكان عدن من أبناء المحميات وشمال اليمن سكاناً غير شرعيين في المدينة، ولا يحق لهم المشاركة في الانتخابات.

وكان هذا الرفض بمثابة مظاهرة هامة لقوة الحركة النقابية، وشاهداً على أهمية منظمات الطبقة العاملة. وكانت المقاطعة أول موقف سياسي للنقابات ليس فقط ضد الاستعمار وإنما أيضاً ضد الأحزاب السياسية التي شاركت في تلك الانتخابات. وانشق كثير من قادة الرابطة، نقابيين وغيرهم، وأنشأوا مع بعض المواطنين حزباً جديداً (الجيبة الوطنية المتحدة)، وكان على رأس هذا الحزب، رئيس نقابة المعلمين، (محمد عبده نعمان)، شركة طيران عدن، (عبدالله الأصنع)، عمال المواصلات، (محمد سالم علي)، شركة لوك تامس، (عبدالقادر الفروي)، وعمال الميناء (عبده خليل سليمان)، ومع مقاطعة الجبهة الوطنية المتحدة والنقابات، قاطع أغلب سكان المستعمرة انتخابات المجلس التشريعي في عدن، ولهذا السبب سقط المرشح الوحيد لرابطة أبناء الجنوب العربي (عبدالرحمن جرجرة).

وبعد نجاح النقابات في مقاطعة الانتخابات، اعترفت كل الأوساط السياسية والجماهيرية بالدور المؤثر للنقابات ووصفوها (بالقائد الأوحـد للحياة السياسية، وأنه بدون مشاركتها لا يمكن أن تنجح أية انتخابات مهما كانت) .

وكان خيار المستعمرين الإنجليز القيام بنشاط قمعي وتعسفي ضد الحركة النقابية في عدن، إذ استغلوا قوانين الهجرة لتصفية قادة الحركة النقابية والجهة الوطنية المتحدة، فأبعدوا من عدن الأستاذ الفاضل/ محمد عبده نعمان، الأمين العام للجهة الوطنية المتحدة ورئيس نقابة المعلمين، الأمر الذي أدى إلى اندلاع الاحتجاج الجماهيري والعمالي العاصف ضد السياسة الإنجليزية. وحينها كانت الجهة الوطنية المتحدة المنظمة السياسية الوحيدة التي تضم في صفوفها أغلب القوى الوطنية في عدن، لأن برنامجها تضمن كل الشعارات التي رفعتها الحركة النقابية في فترة مقاطعة الانتخابات للمجلس التشريعي العديني، وأبرز تلك الشعارات (إعادة توحيد اليمن). ومنذ أوائل ١٩٥٦، انفجر النضال الاقتصادي والمطلبي للنقابات ضد الشركات، وكانت الجهة الوطنية المتحدة، تمثل النقابات في المفاوضات مع الشركات^(*) إلا أن الشركات رفضت أي حوار مع قادة الجهة باعتبارهم قادة سياسيين، وليس لهم أية علاقة مباشرة بنشاط أية منظمة نقابية في البلاد.

إنشاء اتحاد موحد للنقابات:

في هذه الفترة أبعدت السلطات الإنجليزية من عدن القادة النقابيين الأكثر وعياً وخبرة بالعمل النقابي والسياسي، كالنعمان والسلفي وغيرهم كثيرون، وفي نفس الوقت عرقلوا نشاط أعضاء وقادة النقابات الباقين بمخطط أعدته الشركات للتخلص النهائي من القادة النقابيين القادرين على المفاوضة. وفي العام نفسه ١٩٥٦م أبعدت السلطات الإنجليزية من عدن أيضاً حوالي ٧٠٠ عامل، وهو إبعاد تعسفي سبب أزمة وحدوث نقص حاد للكوادر المحربة والواعية في قيادة النقابات، فاضطرت الجهة الوطنية المتحدة والنقابات إلى التفكير الجدي في إنشاء اتحاد موحد لكل النقابات في عدن. وفي ٣ مارس ١٩٥٦م أنشئ مؤتمر عدن للنقابات من اثنتي عشرة نقابة

(*) هنا وقعت الجهة الوطنية، في مطب المفاوضة كبديل للنقابات، والعكس صحيح، وهي ثغرة استعملتها الشركات لرفض الحوار والتفاوض معها.

الموجودة حينها، ليزداد دور الحركة النقابية، ليس فقط في النضالات المطلوبة، أو من أجل الحرية والاستقلال، وإنما أيضاً في المجال الاجتماعي.

صدر القانون الأساسي للمؤتمر العمالي- الدستور- تحت أكثر الشعارات تقدمية، في ذلك الوقت (من أجل الخبز والحرية والسلام)^(*)، وتزامن صدور الدستور مع دخول عناصر قيادية تقدمية في قيادة المؤتمر، لأنهم هم الذين قاموا بدور مؤثر في تنظيم وإعادة تنظيم الحركة النقابية، ولهذا السبب بالذات كرس الاستعماريون الإنجليز جهودهم المضادة لإفشال تأثير هؤلاء القادة بتوجيه عناصرهم للدخول في هذه الحركة وإجهاضها. وواصلت السلطات الإنجليزية والشركات نشاطها المضاد للنقابات من داخلها، وتبعت للمعنى الجديد للدستور الذي أفرغ بشعاره ليس فقط السلطات الاستعمارية والشركات، وإنما أيضاً حزب العمال البريطاني، فالنقايون البريطانيون وضعوا منذ وقت بعيد من ضمن أهدافهم ونشاطهم، تنظيم وتوجيه النقابات في المستعمرات على أساس (النقابية) المحددة سلفاً بالمطالب الاقتصادية والابتعاد عن السياسة.

وكان قد زار عدن كثير من النقابيين الإنجليز تحت غطاء المساعدة في تنظيم النقابات. ونتيجة لنشاطهم المثابر حدثت بعض التغيرات في تركيب قيادة مؤتمر عدن للنقابات، وفي الدستور نفسه، واستطاع الخبراء المبعوثون من النقابات البريطانية (الاتحاد الأصفر أو الحر) نهاية عام ١٩٥٧م أن يقنعوا قادة مؤتمر عدن للنقابات بتطرف الدستور الأول (ويساريتها)، وهو ما لا يمكن أن يشتمل على إيجاد لغة مشتركة بين النقابات والشركات الاحتكارية في عدن.. وقد تعرف النقايون البريطانيون، ومندوبو (الاتحاد الأصفر أو الحر) على قادة مؤتمر عدن للنقابات، وحتى على أسلوب عملهم ونشاطهم اليومي، وعرفوا القادة العدنيين بطرائقهم وأساليبهم في حل القضايا العمالية الأمر الذي أثر سلباً على القادة اليمينيين وحملهم على تغيير الدستور الأول. وصدر الدستور الجديد تحت الشعار البعثي المشهور من أجل (الحرية والوحدة والاشتراكية)^(**)، ولم ينص، لا من قريب ولا من بعيد على نضال العمال من أجل أهدافهم السياسية والطبقية المشروعة.

(*) أنظر الفقرة الثانية، من التكوينات النقابية في عدن، في هذه الدراسة.

(**) أنظر الفقرة الثانية من نظرة عامة، تجد الشعار يتكرر ذكره، كلما جاء ذكر حزب الشعب الاشتراكي، ومع كل تغيير لتسمية الاطار النقابي الموحد (المؤتمر العمالي مثلاً).

تأثير الدور الخارجي للمؤتمر العمالي على النشاط النقابي في الداخل:

وقد عبّر الأستاذ/ عبدالله الأصنج بوضوح عن هذه السياسة في كتابه (الحركة العمالية في جنوب اليمن)، وعلل نجاح المؤتمر العمالي على نطاق العالم بأن مؤتمر عدن للنقابات أصبح عضواً في (الاتحاد الحر) عام ١٩٥٧م، ولأنهم - القادة النقابيون - قد استطاعوا في نفس الوقت تمتين العلاقات مع اتحاد النقابات البريطانية. ولم يخرج قادة مؤتمر عدن بعد ذلك في نشاطهم العملي عن إطار السياسة التي رسمها لهم حزب العمال البريطاني.. والأصنج حينها كان الأمين العام لمؤتمر عدن للنقابات، ومديراً لفرع شركة الطيران البريطانية (B O A C) في عدن، وساعدته السلطات والشركة في الوصول إلى قيادة مؤتمر عدن للنقابات.. واتخذت المساعدات أشكالاً عدة في ظروف عدن، فكل إضراب تقوم به هذه النقابة أو تلك، من أجل مطالب اقتصادية ومعيشية، لا يمكن أن يحقق نجاحاً بالمفاوضات المباشرة مع قادة النقابة ما لم يقيم الأصنج أو أنصاره بالتفاوض مع الشركات.

وكانت صحيفة (العامل) هي لسان حال مؤتمر عدن للنقابات، وكان الأصنج الموجه الفعلي لمواد الجريدة.. وتوسع جيش العاطلين في أكتوبر ١٩٥٨م، فقامت (العامل) بحملة واسعة ضد الهجرة والمهاجرين الذين يعيشون في عدن، وهاجمت انتشار الرشوة، وانتقدت في نفس الوقت القضاء وخاصة نظام المحاكم الإنجليزية في عدن، الأمر الذي استفز تلك الجهات، واعتبرت السلطات الإنجليزية هذا النقد إهانة للمحاكم الإنجليزية ومساء بكرامتها، وأغلقت (العامل) لمدة أسبوعين، وفي ٣٠ أكتوبر ١٩٥٨م، قدمت السلطات البريطانية، رئيس تحرير (العامل)، عبده خليل سليمان ومحمد سالم علي للمحاكمة بهذه التهمة، وأثناء المحاكمة خرجت الجماهير إلى الشوارع في مظاهرة ضخمة ضد هذا الإجراء التعسفي، وكانت المظاهرة الأولى من نوعها في تاريخ عدن، وشارك فيها مختلف فئات السكان رغم عفويتها، وطالب المتظاهرون بإطلاق المعتقلين فوراً، وفقدت الحركة النقابية مجموعة من العناصر نتيجة للصراع الدامي مع بوليس الحكومة.

وقبل يوم المحاكمة في ٣٠ أكتوبر ١٩٥٨م، غادر الأصنج عدن إلى خارج البلاد وترك على رأس قيادة المؤتمر زين العيدروس الذي أعلن بعد كل تلك الأحداث مباشرة، وعن طريق إذاعة عدن، قراراً بإنهاء الإضرابات، وطالب العمال باسم مؤتمر عدن للنقابات العودة إلى أعمالهم دون أن يأخذ بعين الاعتبار الضحايا الذين سقطوا برصاص الإنجليز، ولا التسفير والعذاب والطرْد،

ولكن العمال رفضوا هذا القرار، وواصلوا إضرابهم عدة أيام أخرى. وبعدها عاد (الأصنج) من الخارج، أدان زين العيّدروس لإعلانه قرار إنهاء الإضراب واستغل الأصنج بيان العيّدروس وطالب بطرده من قيادة الحركة النقابية، إذ تعمم الانطباع كما لو أن الأصنج لم يكن مذنباً حين ترك عدن عشية الأحداث، وانما اعتبر المدافع الوحيد عن مصالح العمال، فأصبح الأصنج زعيماً لا يبارى للمؤتمر العمالي.

ومع ذلك، طالب بعض قادة النقابات بإقالة الأصنج من منصب الأمين العام لمؤتمر عدن للنقابات، ومن رئاسة تحرير جريدة (العامل)، التي تغير اسمها إلى (العمال) وفي فترة انتخابات نقابة عمال الطيران، انتخب علي عبدالله العصار، بدلاً من الأصنج، وبعد الانتخاب مباشرة عين الأصنج مديراً لفرع هذه الشركة في عدن من قبل إدارة شركة الطيران البريطانية. وبسرعة غير عادية، وفي شهر مايو عام ١٩٦٠ م وصل إلى عدن أحد قادة النقابات البريطانية (السيد فالوز) الذي حمل معه مشروعاً لمجلس عدن التشريعي عما يسمى بقانون التحكم الصناعي، وتحريم الإضرابات،^(*) وكان وزير العمل العدني حينها حسن بيومي الذي وافق على هذا المشروع، وأعلن أن السلطات العدنية ووزارة العمل ستنفذ مشروع (فالوز) الذي يعتبر أكثر الحلول نضجاً لإنهاء الصراع بين العمال والشركات..

وقد اضطرت خطورة هذا القانون العمال والنقابات أن يوقفوا بصورة مؤقتة التناقضات والمنازعات القائمة بينهم، بما في ذلك إقالة الأصنج، ويقفوا صفاً واحداً حول قيادة مؤتمر عدن للنقابات، لأن القانون قد عكس خطورة حقيقته على مستقبل العمال ليس فقط بالنسبة لتحريم الإضرابات، ولكن أيضاً بالنسبة لتصفية كل المكتسبات والحقوق التي حصل عليها العمال عبر نضالهم الطويل.

وفي أغسطس عام ١٩٦٠ م، أقر مجلس عدن التشريعي هذا القانون فقامت جريدة (العمال) بنشاط واسع ودعاية تحريضية منظمة ضد هذا القانون، ودعت العمال إلى تنظيم إضراب عام في كل المنطقة، كما طالبت العمال بالرفض العلني له دون تردد، وأعلنت السلطات البريطانية،

(*) د. منصور الراوف. دراسات حول الطبقة العاملة في العالم العربي، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمال

في الجزائر

التي كانت قد بلغها قرار الإضراب، حالة الطوارئ في المستعمرة، وقررت أيضاً منع التجول، كما أغلقت جريدة (العمال). وفي منتصف عام ١٩٦٥م، سمحت السلطات بإصدار الصحف والمجلات، فصدرت (العمال) في ٢٤ إبريل عام ١٩٦٥م، وترأس تحريرها علي حسين القاضي، رئيس مؤتمر عدن للنقابات، واهتمت (العمال) اهتماماً كبيراً بنشر التحليلات الخاصة بالتناقضات داخل مؤتمر عدن للنقابات، وبين النقابات نفسها، لأن الست النقابات من التسع التي تكون منها المؤتمر العمالي، أعلنت عن عدم ثقتها بقيادة المؤتمر العمالي، وطالبت بالانتخابات السريعة المباشرة للنقابات في المجلس التنفيذي لمجلس المندوبين لمؤتمر عدن للنقابات.

النقابات الست

(النقابات الست) هي نقابة عمال البترول، نقابة عمال الطيران المدني، نقابة عمال وموظفي البنوك، نقابة عمال مطار عدن، نقابة عمال البناء ونقابة المعلمين، وفي نهاية عام ١٩٦٥م، وبعد صراع طويل وجدل كبيرين اعتقل مجموعة كبيرة من قادة النقابات الست أبرزهم محمد صالح عولقي، رئيس أكبر نقابة (نقابة عمال البترول) والعولبي، رئيس نقابة عمال الطيران المدني، والطيطي رئيس نقابة عمال وموظفي البنوك وآخرين ولم تنشر صحيفة (العمال) شيئاً عن هذه الاعتقالات لزعماء النقابات، بالرغم من أن هذه النقابات تعتبر الممول الرئيس لهذه الصحيفة. وأكثر من ذلك لم تنشر العمال منذ نهاية عام ١٩٦٥م ولو إشارات بسيطة عن الأحداث البطولية التي خاضها المناضلون ضد المستعمرين الإنجليز في المنطقة بكاملها وخاصة في مدينة عدن، بالرغم من أن القتل والانفجارات ورد الفعل الإرهابي من قبل السلطات الإنجليزية كانت تمضي بصورة مستمرة ومرعبة. وأكثر ما استطاعت أن تعمله هذه الصحيفة هو الاقتداء ببقية الصحف في نشر الأخبار الداخلية البسيطة في مدينة عدن. وكانت (العمال) الصحيفة الوحيدة التي لم تنشر شيئاً عن تفاصيل المقاومة الشعبية اليومية التي خاضتها القوى الوطنية. وكانت كثافة الأحداث، والقوة الواضحة والمرجحة للجهة القومية أمراً يدعو إلى إعادة النظر في طبيعة القوى في جنوب اليمن المحتل حينها.. ولم يكن سهلاً على أية حكومة يعينها الإنجليز في مستعمرة عدن، أن تتجاهل مثل هذا الوضع الشعبي الجديد، ومن هنا طالب عبد القوي مكاوي، رئيس وزراء عدن، المجلس التشريعي والمندوب السامي البريطاني بالاعتراف بالجهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل ويؤكد أحد بيانات الجهة القومية، الذي وزع في المنطقة، أنه حتى المكاوي وبعض وزراء عدن قدموا تبرعات مالية للجهة القومية!!^(*)

ومع كل ذلك استمرت صحيفة (العمال) في حملاتها وتحاملاتها على وجهة نظر النقابات الست، لكنها، أي النقابات الست، أحيطت بتأييد العمال في حضرموت وشمال الوطن، وأدانوا قادة مؤتمر عدن للنقابات وهيئة تحرير (العمال). وفي ذلك الوقت بالذات أعلن السيد (ساتن) مدير العمل في عدن لأصحاب الأعمال أنه في نوفمبر عام ١٩٦٤م ظهرت مجموعة من الانفصاليين

(*) عمر الجاوي : الصحافة النقابية في عدن ١٩٥٧-١٩٦٧ م ص ٧٠-٧١

في النقابات ينشطون تحت قيادة منظمة تعمل من خارج الحدود، وهدفهم السيطرة على مؤتمر عدن للنقابات، وهذا قد أدى الى القلق والفوضى في البلاد، وطالب قادة مؤتمر عدن للنقابات وضع حد لنشاط هذه المجموعة بمساعدة رجال الأعمال.

وحين تحدث (ساتن) عن التحكيم الصناعي، أضاف: "إن رجال الأعمال، وقادة مؤتمر عدن للنقابات، قد تقدموا بمشروع جديد بهذا الصدد، ولكن للأسف لم يوافق عليه في مجلس عدن التشريعي^(*)، تحت ضغط من خارج الحدود" .. وردت النقابات الست، حال صدور هذا البيان، ببيان سريع في صحف (الأمل) و(الكفاح) وغيرهما من صحف، أعلنوا فيه أنه بالرغم من مشاركة بعض القادة غير الشرعيين في مؤتمر عدن للنقابات، بتقديم مشروع هذا القانون، فقد تم إسقاطه لأنه يشكل ضغطاً جديداً من قبل الشركات الاحتكارية ضد العمال.

وإذا كان لعدن طابعها الخاص كمرافق تجاري ومستعمرة ذات مزايا خاصة لتجارة (ترانزيت) فإن الإضرابات العمالية، قد لعبت دوراً لا يقل أهمية عن دور العمال، في حمل السلاح من أجل تحرير جنوب اليمن، وحماية الجمهورية في الشمال، إضافة إلى أن الخلافات والتناقضات الداخلية في الحركة النقابية، قد أفادت إلى حد كبير في عزل القوى والقادة المتأرجحين في مؤتمر عدن للنقابات.. وحسب القانون الأساسي، لمؤتمر عدن للنقابات تنتهي في نهاية عام ١٩٦٥م، المدة القانونية للمجلس التنفيذي للمؤتمر، ففي يناير عام ١٩٦٦م بعثت النقابات الست برقية إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية أعلنت فيها أنه (لم يعد الأصح ولا القاصي ممثلين لنا، وأن الممثل الوحيد لنقاباتنا هو (مجلس الممثلين في مؤتمر عدن للنقابات الذي تمثل نحن أغليبيته)^(**)).

(*) قوة النقابات الست ووجودها المؤثر هو الذي أسقط مشروع قانون التحكيم الصناعي وما كان ينطوي عليها من مؤامرات ضد النقابات ومصالحها وضد القضية الوطنية.

(**) الملاحظ هنا أن طرفي صراع مؤتمر عدن للنقابات لم يرفعوا شعار تقسيم مؤتمر عدن للنقابات، وظل كل طرف يعتبر نفسه الممثل الشرعي للمؤتمر والعمال.

مؤشرات الفتنة بين فصائل الحركة الوطنية:

في فبراير عام ١٩٦٦م، قامت السلطات البريطانية بحملة اعتقالات ضد العمال المنضمين والمناصرين للجهة القومية، كما استخدم القاضي، رئيس مؤتمر عدن للنقابات البوليس من أجل تصفية معارضيه من العمال وقادتهم.. كل هذه الأحداث والتناقضات في الحركة النقابية، أدت إلى الصدام، وتحول الخلاف إلى عدا، وفي فبراير عام ١٩٦٦م، اغتيل علي حسين القاضي علنا في شوارع عدن، وعلى إثره حملت صحيفة (العمال) الجهة القومية مسؤولية اغتياله بدون أية براهين ولا وثائق، واتهمت تحديداً رئيس جمعية الخريجين في عدن أنور خالد، بينما أدانت كل المنظمات، بما فيها هيئة تحرير (العمال) وجبهة التحرير، الاستعمار البريطاني وحملته مسؤولية هذه الجريمة النكراء، وانتقدت بيان مؤتمر عدن للنقابات. وكرست (العمال) موادها للتحريض على الانتقام من القتل على حد تعبيرها.

وفي ٢٨ إبريل ١٩٦٦م، اغتيل رئيس نقابة عمال وموظفي البنوك، ورئيس منظمة الشبيبة والمناضل الجسور المعروف عبدالله عبدالمجيد السلفي، ولم يعرف القتل، ولم تدن الصحف أية جهة بالتحديد رغم التلميح غير المباشر الموجه ضد قادة مؤتمر عدن للنقابات، وقد نشرت عدة بيانات في صحيفتي (العمال) و (الأمل) باسم مؤتمر عدن للنقابات وجبهة التحرير والنقابات الست والجهة القومية، وغيرها من المنظمات التي اتهمت السلطات الاستعمارية في عدن باغتيال السلفي. إلا أن ممثل مؤتمر عدن للنقابات في صنعاء أعلن عفويًا في ذلك الوقت أن المؤتمر العمالي قد انتقم لقائده علي حسين القاضي.. واستمرت التناقضات بين القوى الوطنية، وداخل صفوف النقابات، وتعمق الصراع، وبدأت الاغتيالات تتوسع في شوارع عدن بين الوطنيين، وكان لاغتيال السلفي رد فعل قوى في صفوف العمال وحركتهم النقابية، أدت إلى مظاهرات احتجاجية عاصفة، ليس في عدن وحدها وإنما أيضاً في المحميات الأخرى، وخاصة حضرموت، وطالب المتظاهرون بإقصاء جهة التحرير وقيادة مؤتمر عدن للنقابات.

الدعوة لتجاوز بوادر الفتنة:

وأمام هذه المعضلة، ودرءاً للفتنة التي يشعلها ويستفيد منها الاستعمار البريطاني، وإزاء كل تلك الأعمال الخطيرة والضارة، دعا الاتحاد العام للعمال العرب قادة كل النقابات في عدن إلى القاهرة لإجراء

حوار جاد بينهم، لتفادي أية مخاطر تتهدد حياة الشعب في عدن ومستقبل الحركة الوطنية والنقابية، وبهذه المناسبة أصدر عبدالقوى مكاوي بياناً أعلن فيه " إن على المجلس التنفيذي لمؤتمر عدن للنقابات أن يوقف نشاطه فوراً، ويعلن الانتخابات على مستوى كل النقابات، وأن يقدم الإمكانية لمجلس الممثلين لانتخاب مجلس تنفيذي جديد لمؤتمر عدن للنقابات " وفي هذا الوقت بالذات نشرت صحيفة (العمال) وجهة نظر قادة مؤتمر عدن للنقابات التي يرفضون فيها قطعياً وبموجبها هذا الاقتراح المقدم من قائد جبهة التحرير، لكن النقابات الست أيدت في بيان لها، وزع في عدن ونشر في الصحف، اقتراح المكاوي وأعلنت الالتزام به.

وفي القاهرة، وبموجب الدعوة المقدمة من الاتحاد العام للعمال العرب، اجتمع ممثلو النقابات، وبحوثا مجمل القضايا والعوامل التي وسعت رقعة الخلاف بينهم، واتخذوا قراراً هاماً بتكوين لجنة تقوم بإجراء تحقيق الانتخابات في عموم النقابات وهنا أصيبت السلطات الإنجليزية بالذعر من جراء هذه الاتفاقية الجديدة، فلم تتردد وأغلقت صحيفة (العمال) في أغسطس عام ١٩٦٦م، فأصدر مؤتمر عدن للنقابات نشرة يومية من صفحتين كانت تطبع بآلة الرونيو (النسخ)، وظهرت هذه النشرة لأول مرة في الثامن من أغسطس ١٩٦٦م كنسخة طبق الأصل لصحيفة (العمال)، ولكن مع كل ذلك تطورت الخلافات والتناقضات بعدئذٍ بشهور، فتنحى الأمر إلى معارك حقيقية.

وكانت النقابات الست، تمثل الأكثرية بين العمال، قد قامت بدور حاسم في تأمين نشاطات (الجبهة القومية)، مثل إدخال وتوزيع مطبوعاتها وأدبياتها (مثلاً الطبعة الثانية من ميثاق المؤتمر الأول لـ(الجبهة القومية)، أدخلها عام ١٩٦٦م عمال بتروول عائدون من دورة تدريبية، نظمها الاتحاد الدولي للنقابات العربية في القاهرة)، كما كان مقاتلوها يحظون بالحماية عندما استطاعت السيطرة على مدينة (كريتر) لمدة أسبوعين^(*) ودحر البريطانيين منها، في حزيران يونيو ١٩٦٧م، تمهيداً للتحقيق التدريجي لوحدة اليمن الجنوبي بالسيطرة السلمية أحياناً، وأحياناً بقوة السلاح على دويلات الحميات واحدة بعد الأخرى.

(*) د. جاك كولان، تجربة الحركة العمالية اليمنية (الجنوب) ص. ١٠٤ (جامعة باريس) دراسات حول

الطبقة العاملة في العالم العربي.

الحركة النقابية العمالية في مرحلة الاستقلال الوطني

في السنوات الأولى للاستقلال (١٩٦٧م)، وبعد الخلاص من القيادة الإصلاحية التي غادرت البلد إلى المنفى، واصلت الحركة النقابية نشاطها، بإطار السنوات السابقة، وكانت سنوات عصيبة، إذ أضيفت إلى البطالة وإلى العمالة المتدنية النتائج المتراكمة لتضخم قوي، وأدى ضعف موارد الدولة إلى تجميد الأجور، بل إلى تدني البعض منها، وخاصة الوظائف العامة من ٤٠ إلى ٦٠%، ومع أن الحركة النقابية كانت تدعم (الجبهة القومية) في مجرى النضالات من أجل الاستقلال، فلم ترتبط بالحزب الوحيد الذي وصل إلى السلطة، وهو ما يعني أنه لم تبذل محاولات في سبيل ذلك، فقد ظل الميل إلى الاستقلالية النقابية سائداً، وحصلت بالتالي إضرابات مطلية متتالية كادت تعصف بالنظام السياسي.

واستمرت هذه التوجهات ما بعد الحركة التصحيحية في ٢٢ يونيو ١٩٦٩ م، وحركة التأميمات الأولى. وأدانت اللجنة المركزية للتنظيم السياسي الحاكم الجبهة القومية، في دورتها المنعقدة في مارس ١٩٧٠م، الإضرابات التي أطلقتها النقابات باعتبارها لا تلي معطيات الأوضاع حينها، كما دعمت التدابير المتخذة بهدف التوصل إلى حل لمسائل العمل.. وفي الفترة نفسها قام الاتحاد العام للعمال بعقد مؤتمره الأول، وتم فيه انتخاب قيادة جديدة، وإقرار نظام داخلي وبرنامج يأخذ بتوجهات النظام في الحسبان بصورة أفضل، إذ جرى التأكيد على دور الحركة النقابية بوصفها (مؤسسة حقيقية عمالية)، كما جرى التأكيد على ضرورة ازدياد التماسك مع (التنظيم السياسي القائد)، لكن الحركة النقابية كانت ترى التنظيم مع تطوره إلى حزب، يمثل الشكل الأعلى لتلاحم الحركة العمالية، وتوحيد صفوفها وقيادة نشاطها النضالي، ولا يصح أن يفهم من ذلك أن شعور أو واجب الحزب أو التنظيم، أن يحل محل النقابات أو منظمات المجتمع المدني، بل الصحيح أن يدعمها ويوجهها في طريق إنجاز المهام المناطة بها والمسومة لها، وأن يعلم الجماهير ويتعلم منها.

وظل نشاط النقابات يتنامى ويتقوى أكثر، واستمرت الحركات المطلية والتي كانت تؤدي إلى تنظيم الإضرابات، في الميناء مثلاً في ديسمبر ١٩٧١م، وبقيت مسألة الأجور مطروحة بصورة

أوضح من حيث ربط الأجر بإنتاجية العمل وتحقيق مهام التنمية التي تترتب عليها الاستجابة لحاجة الجماهير، وأهمها التدابير المتخذة في عام ١٩٧٢م لتخفيض وتجميد أسعار المواد الغذائية والمالية للحاجات الأولية مثل الإيجارات، المساهمة في وضع حدود للتضخم وجعل التفسيرات المتعلقة بالأجور منطقية ومقبولة، وقد تميز عام ١٩٧٢م ببذل الجهود مجدداً لتعزيز العلاقة بين الحركة النقابية والتنظيم السياسي الحاكم الجبهة القومية بانتخاب مندوبين للطبقة العاملة إلى المؤتمر الخامس للتنظيم، مارس ١٩٧٢م، والذي أكد على الدور المتعاظم الذي يتحتم أن تلعبه الطبقة العاملة.

وفي هذه السنة، تم افتتاح معهد الثقافة العمالية (المدرسة المركزية للكادرات النقابية) في ١٠ إبريل ١٩٧٢م.. وفي العام ١٩٧٤م، شرعت الأطراف السياسية الثلاثة^(*) تبذل الجهود تمهيداً للعمل من أجل وحدتها، وقدمت دراسة عن تجربة الحركة النقابية والدور المناط بها في تلك المرحلة، وتم تشكيل (لجنة سياسية مشتركة عليا) لهذه المسألة، وربطت اللجنة عوامل أزمة الحركة النقابية حينها بالفهم الخاطئ لمزاولة النشاط النقابي (نقابي محض) (Trade unionist) وبدور الحركة النقابية لدى قياداتها المتتالية، وغياب الديمقراطية الداخلية، واستبعاد المنظمات القاعدية، والتعيين الإداري للقيادات، وبقايا الروحية القبلية والعشائرية.. واعتمد تقرير اللجنة كوثيقة أساسية في التحضير للمؤتمر الثاني للحركة النقابية، الذي تضمنت وثائقه تغيير الإطار العام للحركة النقابية في الاتحاد العام لنقابات عمال جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية " إبريل ١٩٧٥ م.

وهكذا برزت الحركة النقابية كتنظيم جماهيري يشكل جزءاً مهماً من المنظومة السياسية التي تجسد الدور المتعاظم المتاح للعمال بالتدابير المباشرة والبعيدة المدى المتخذة لصالح هذه الطبقة، وبالتالي فإن هدف الحركة النقابية هو (العمل على تحمل الدور الأول في رفع مستوى الإنتاج وبأقل التكاليف وتطبيق شعار (القضاء على البطالة) (المادة الرابعة من النظام الداخلي) وهي أهداف إنتاج وتأمين عمل في إطار توجهات الحزب الحاكم بمشاركة كبيرة من قبل الجماهير في صنع القرارات وتطبيقها كحياة ديمقراطية حقيقية، غير أن هذا لا يمنع ولا يقلل من المهام الخاصة في الدفاع عن مصالح وحقوق العمال في التشريع والمشاركة في إدارة المشاريع والدولة، لاسيما في

(*) الجبهة القومية، إتحاد الشعب (منظمة السلفي)، حزب الطليعة الشعبية.

هيئة الكادرات وإعدادها، وبشكل أعم في إيقاظ وعي العمال بدرجة أكبر.. وكان قد أدى اقتطاع الاشتراكات النقابية من الأجور مباشرة، إلى أن يكون عدد المنتسبين للاتحاد، هم العمال أنفسهم في القطاعات التي تخضع للتخطيط والإدارة الرسمية، بالإضافة إلى التوجه الجديد في تطوير النشاط العمالي ليشمل كل المحافظات ضمن الهيكلية الجديدة التي تشمل المجالس العمالية في المحافظات.

ولقد أدت عملية انتخابات المجالس العمالية (كفروع للاتحاد العام) على المستوى المحلي وعلى مستوى المحافظات، وانتخاب مجلس الشعب في أواخر ١٩٧٧م، إلى المزيد من توسيع التأثير النقابي في عموم مرافق العمل والإنتاج، بحكم انتشار اللجان النقابية في تلك المرافق.. وقد أبرز قانون العمل (٣٠ أبريل ١٩٧٨م) الذي شارك الاتحاد العام في وضعه، دور النقابات في تنفيذ الخطط، وفي الدفاع عن مصالح العمال في ميادين الإنتاج والعمل والمعيشة، وفي مختلف نواحي الحياة الأخرى (المادة ١٩٤)، و يعطي القانون النقابات حق اللجوء إلى الإضراب (المادة ٩٣ ج)، وأكد على حق العمل دون أي تمييز بسبب الجنس أو السن أو العرق أو اللون أو العقيدة أو اللغة باعتباره هدفاً مركزياً لتخطيط تدريجي (المادة ١٥).

وكانت الحركة النقابية أقل تأثراً بالأزمة التي ظهرت حينها، نتيجة لخلاف داخلي في التنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية، حول تحويل التنظيم إلى حزب طليعي.. وهنا برز المؤتمر الثالث للحركة النقابية (٢٧-٢٩ نوفمبر ١٩٧٨م)، الذي تم عقده بعد شهر ونصف من المؤتمر التأسيسي للحزب الاشتراكي اليمني، وكان من أهدافه تحسين الإدارة، وغدت النقابات موزعة على ١٢ نقابة (بدلاً من ٨)، واعتمد مبدأ الانتماء الطوعي إلى النقابات، واستبعدت الممارسات الروتينية في اللجان النقابية أو المنظمات القاعدية، وأعطيت الأولوية لإنتاجية العمل، وللدور الخاص الذي يعود للحركة النقابية في الدفاع عن حقوق ومصالح العمال.

موقع الحركة النقابية في المنظومة السياسية:

وإذا كانت الحركة النقابية، تشكل القاعدة الأوسع لتنظيم الطبقة العاملة، باعتبارها الطرف الرئيس المكون للعمل وإنتاجيته، ومعها القطاع التعاوني واتحاد الفلاحين، فالحركة النقابية، هي أيضاً مركز لإعداد وتخريج المناضلين والكوادر السياسية. . وكانت اللجنة المركزية للتنظيم

السياسي الموحد - الجبهة القومية- قد وجهت في دورتها المنعقدة في إبريل ١٩٧٦م نداءً للعمال والفلاحين والصيادين التعاونيين تدعوهم للانتساب إلى الحزب الذي كان يجري التحضير والإعداد لعقد مؤتمره التأسيسي ويشير التقرير المقدم لمؤتمر الحزب الاشتراكي اليمني إلى أنه كان يضم في عضويته خلال الفترة من أكتوبر ١٩٧٥م حتى ١٩٧٨م من مجموع ٢٥٦٨٣ عضواً ٣٣٩٠ عاملاً بنسبة (١٣،٢ ٪) و ٣٢٨٧ فلاحاً بنسبة ١٢،٨ ٪.

وفي الفترة ما بعد المؤتمر الثالث للاتحاد العام للنقابات، أي من نهاية نوفمبر ١٩٧٨م وإلى نهاية أغسطس ١٩٨١م، كان للاتحاد العام دور متميز في العديد من التحولات أهمها نقل النشاط النقابي إلى مواقع العمل والإنتاج، والمشاركة الفعالة في كل الأنشطة المتعلقة بقضايا العمال والمستخدمين، بل كان للنقابات دور متميز في العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي مع ميلاد الحزب الاشتراكي اليمني، حزب الطبقة العاملة، وهذا يؤكد احتلال الطبقة العاملة وحركتها النقابية الموقع المرموق في المنظومة السياسية والاضطلاع بالدور المثار في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية^(*).

وأخذ شعار ترسيخ الدفاع عن الثورة اليمنية يتكرر في كل المؤتمرات والندوات والمناسبات، بل على(فرمات) المراسلات الرسمية، ولم يكن أي مسؤول يبدأ بأي حديث أو خطاب إلا بالدخول إليه عبر هذا الشعار المعروف (ليتعزز دور الطبقة العاملة اليمنية وحركتها النقابية، في الدفاع عن الثورة اليمنية، وتنفيذ الخطة الخمسية، وتحقيق الوحدة اليمنية) وهو الشعار الذي نشأ وتنامى وتعمق مع نشوء الحركة النقابية وتطورها منذ ظهورها في الأربعينات بعدن، حسب الإشارة إليه فيما تقدم من هذه الدراسة.. (إذن) كانت الفترة من ٧٨-١٩٨١م، فترة نشاط جديد وأعمال متجددة في مضمار الحياة للحركة النقابية.

وفي ٢٩ أغسطس من عام ١٩٨١م، انعقد المؤتمر العام الرابع (وهو مؤتمر استثنائي)، ووقف على مدى يومين أمام منجزات الاتحاد والنقابات وأنشطتها المختلفة خلال الفترة بين المؤتمرين، وخرج بقرارات وتوصيات جديدة لتعزيز دور الحركة النقابية في تنفيذ البرامج والخطط

(*) وثائق المؤتمر العام الثالث ص ٤٣ و٤٤

المطروحة كمهام مرحلية تتحمل مسئولية تنفيذها في مجالات حماية العمال والدفاع عن مصالحهم وتعزيز دورهم الإنتاجي.

وبعد المؤتمر الاستثنائي اصطدمت الحركة النقابية بالصراعات السياسية العميقة داخل الحزب الاشتراكي اليمني التي تداعت حدتها وتفاقت أزمته حتى أدت إلى المواجهات المسلحة المعروفة في ١٣ يناير ١٩٨٦م، وأودت هذه المواجهات بضحايا كثيرين من القيادات والكوادر، فضلاً عن خسائر يورسف لها في الأرواح والأموال والمنشآت الاقتصادية.

وعلى إثر تلك الأحداث المدمرة؛ أفضيت قيادة الحركة النقابية التي زكى استمرار بقائها في قيادة الاتحاد العام المؤتمر الرابع (الاستثنائي)، وتم تشكيل لجنة تحضيرية استعداداً لعقد المؤتمر العام الخامس للاتحاد العام للنقابات. وخلال الفترة من فبراير إلى الأول من أكتوبر ١٩٨٦م تم إعداد كل وثائق المؤتمر، وتقرر عقده في الفترة من ٢٠-٢٢ أكتوبر ١٩٨٦م، وخرج بقيادة منتخبة جديدة وبرنامج عمل مركزي واضح تسترشد به النقابات والمجالس العمالية في عموم المحافظات، لوضع خططها وبرامجها التنفيذية ولتطبيقها عملياً في أوساط أعضائها، ثم في الوسط الجماهيري بشكل عام. ومن أهم اتجاهات وثائق هذا المؤتمر الدعوة القوية لقيادة شطري اليمن لمواصلة الجهود الوحيدة بإعادة تنشيط لجان الوحدة والجلس اليمني الأعلى ومواصلة تسهيل تنقل المواطنين بين الشطرين، وتنشيط المؤسسات الاقتصادية المشتركة، على طريق التكامل الاقتصادي، وتحقيق تطلعات الشعب اليمني من أجل تحقيق الوحدة اليمنية، على أسس سلمية وديمقراطية^(*).

وفي هذه الفترة، أي عام ١٩٨٧م، تم فتح الحدود بين الشطرين في أغسطس من نفس العام، وتم الاتفاق على تنقل المواطنين بالبطاقة الشخصية، وتواصلت الاجتماعات الدورية للمجلس اليمني الأعلى واللجان المتخصصة والفنية حتى تم فعلاً إعادة توحيد اليمن في ٢٢ مايو ١٩٩٠م وقيام الجمهورية اليمنية، التي جاءت ملبية لطموحات وتطلعات الجماهير اليمنية، وفي الطليعة الطبقة العاملة وحركتها النقابية، التي كان لها السبق المثابر في رفع شعار الوحدة اليمنية، والنضال الدؤوب من أجل تحقيقها، وتم لها ذلك في عام ١٩٩٠م.

(*) وثائق المؤتمر العام الخامس، الطبعة الأولى عدن ص. ٣٤

وفي هذا السياق، اجتمعت قيادات الحركة النقابية في الشطرين بمحافظة ابين واتفقت على دمج الاتحادين على طريق دمج النقابات العامة. لكن هذه العملية لم تستكمل، ولم يكتب لها النجاح، لأن العمل النقابي في الشطر الشمالي لم يكتمل تنظيمه في كل مرافق العمل والإنتاج على غرار ما هو حاصل في الشطر الجنوبي، حيث تركز النقابات العامة على اللجان النقابية، بينما في الشمال يعتبرون (اللجنة النقابية) بمثابة نقابة عامة)، وهنا يكمن التناقض والخلاف حول التنظيم النقابي المحكم والرصين، فضلاً عن أن مفهوم التنظيم النقابي في الشطر الشمالي قاصر جداً، وكذلك تباين التجربة النقابية، والخبرة التنظيمية، وهو الأمر الذي كان يؤدي إلى كثير من التعارضات وسوء التفاهم في قضايا العمل والعمال. ومع ذلك، صدرت بيانات مطلية موحدة من النقابات العمالية والمجالس العمالية بمعزل عن المكتب التنفيذي للاتحاد العام للنقابات من جراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية والخدمات، وانحياز العملة الوطنية أمام الدولار، إذ كان المكتب التنفيذي غير عابئ بهذه المسألة، لكن النقابات العامة والمجالس العمالية في عموم المحافظات حركت المواقف، وضاعفت نشاطها في هذا الاتجاه، فأصدرت البيانات التسيهية والتحذيرية ثم تلتها بيانات تعلن الإضراب لمدة ساعتين يوم الثلاثاء ٣٠ إبريل ١٩٩١م، ثم تلاه بيان نقابة المهن التعليمية في ٧ نوفمبر ١٩٩٢م ليعلن الإضراب لمدة ثلاث أيام، وكانت النقابة قد أعلنت الإضراب المفتوح لكنها علقت في بيان صدر بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٩٢م.

أما بيان النقابات العامة والمجالس العمالية ورؤساء اللجان النقابية الصادر بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٩٢م، فقد أعلن الإضراب في ١ مارس ١٩٩٢م، وكانت نتائج هذا الإضراب مؤثرة لأن الحركة توقفت تماماً، وخاصة النقل والمواصلات البرية والبحرية والجوية، وكل الأعمال في معظم المرافق والمؤسسات على صعيد الوطن كاملاً ماعدا مرافق المرتبطة بحياة الناس التي كان قد استثنائها البيان من الإضراب كالمستشفيات والكهرباء والمياه والإذاعة والتلفاز، مراعاة للمصالح العليا للوطن و المجتمع.. هذا ما يؤكد الميول القوي للنقابات، باتجاه التزعة الاستقلالية عن أي ارتباط أو وصاية أو تبعية رسمية أو شبه رسمية، وهي نفس الميول الذي تجسدت في الأوساط النقابية بعيد الاستقلال مباشرة، واستمرت هذه التزعة إلى قيام المؤتمر العام الثاني للاتحاد العام للنقابات.

وبعد ذلك، واصلت الحركة النقابية إسهاماتها في تعزيز الدفاع عن الوحدة والديمقراطية على طريق التحضير والإعداد للانتخابات البرلمانية في ٢٧ إبريل عام ١٩٩٣م جنباً إلى جنب مع استمرار المطالبة بتحسين معيشة العمال والموظفين في سائر أنحاء اليمن، ولكن دون جدوى، لأن غياب الفهم وضعف الوعي العام كان يطغى كثيراً على ما يطرح من قبل النقابات، ولأن تباين المفاهيم في هذه المسألة كانت تحول دون تحقيق شئ يخدم مصالح الحركة النقابية وأعضائها، فضلاً عن أن المسألة النقابية كانت تبدو غريبة على الوضع في المحافظات الشمالية وهو الأمر الذي أدى إلى عزل العمل النقابي داخلياً وإبقاءه كشكل خارجي فقط.

ومنذ ١٩٨٦م إلى ٢٠٠٣م، لم تجر أية انتخابات، ولم يعقد مؤتمر الاتحاد العام للنقابات كما أن نتائج حرب صيف ١٩٩٤م كرست مصادرة حقوق النقابات في الحرية والديمقراطية والاستقلالية، ولم يعد للعمل النقابي وجود سوى ماهو صوري أو شكلي، وهذا ما يتنافى تماماً مع الثوابت الوطنية، وتطورات العصر الراهن.

تطور النشاط النقابي على الصعيدين الإقليمي والدولي

ظلت الحركة النقابية اليمنية تعتبر نفسها جزءاً لا يتجزأ من الحركة النقابية العربية والعالمية منذ ارتباط المؤتمر العمالي (التجمع النقابي بعدن) بالاتحادات العمالية الخارجية، حين انضم في منتصف ١٩٥٧م إلى عضوية الاتحاد الحر للنقابات ، وفي أوائل ١٩٦٠م انضم إلى الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، الذي كان يتشكل حينها من ١٥ اتحاداً ، والجدول التالي يبين حجم العضوية وحجم كل اتحاد حينئذ.

حجم عضوية الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب

البلد	اسم الاتحاد أو المنظمة	عدد النقابات	عدد العمال	تاريخ التأسيس
المملكة الأردنية الهاشمية	الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن	٢٨	٣٥,٠٠٠	١٩٥٤
الجمهورية العربية السورية	الاتحاد العام لعمال سوريا	١٦١	٢٠٠,٠٠٠	١٩٤٨
الجمهورية اللبنانية	اتحاد النقابات المستقلة ببيروت	١١	٢,٠٠٠	١٩٥٤
الجمهورية اللبنانية	اتحاد نقابات عمال الشمال طرابلس	١٤	٢,٢٢٠	١٩٥٤
فلسطين	الاتحاد العام لعمال فلسطين	٧ فروع	٢٥,٠٠٠	١٩٦٤
دولة الكويت	الاتحاد العام لعمال الكويت	٩	—	١٩٦٧
الجمهورية العراقية	الاتحاد العام لعمال العراق	١٥	٧٥٠,٠٠٠	١٩٥٩
الجمهورية العربية اليمنية	الاتحاد العمال لعمال اليمن	١٣	٨,٠٠٠	١٩٦٥
جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية	الاتحاد العمال لعمال اليمن الشعبية	١٠	٤٠,٠٠٠	١٩٥٦
جمهورية السودان الديمقراطية	الاتحاد العام لعمال السودان	١٤٥	٥٠٠,٠٤٧	١٩٥٠
الجمهورية العربية المتحدة	اتحاد عمال جمهورية مصر العربية	٢٧	١,٥٠٠,٠٠٠	١٩٥٧
الجمهورية العربية الليبية	الاتحاد المهني لعمال طرابلس (ليبيا)	١٢	١٤,٠٠٠	١٩٦٠
الجمهورية العربية الليبية	الاتحاد الليبي لنقابات العمال برقة	١٠	٢٥,٥٠٠	١٩٥٦
المملكة المغربية	الاتحاد المغربي للشغل	—	٧٠٠,٠٠٠	١٩٥٥
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية	الاتحاد العام لعمال الجزائر	—	—	—

وبعد قيام الاتحاد العام لعمال جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية في عام ١٩٦٨م، بدلاً من مؤتمر عدن للنقابات ، انضم إلى عضوية الاتحاد العالمي للنقابات في نوفمبر ١٩٦٩م، إذ لعب

الاتحاد العام لعمال اليمن (شمال الوطن) دوراً مؤثراً وفعالاً في قبول عضوية اتحاد العمال في جنوب الوطن ، لأنه كان له السبق في احتلال المكانة الدولية في النشاط النقابي الخارجي بحكم تبوئه مكانة مرموقة في الداخل ، إذ حظي بدعم ومساندة النظام السياسي حينها ، لأنه اتبع نشاطاً داخلياً متميزاً حيال الدفاع عن حقوق ومكاسب العمال ، وحماية الحريات النقابية ، كوجه ديمقراطي للنظام السياسي ، وانعكس نشاطه هذا على النشاط الخارجي .

ومنذ المؤتمر العام الرابع : عملت النقابات واتحادها العام على تحقيق أهداف نقابية وسياسية: داخلية وخارجية تخدم حركة العمال في الداخل ، من حيث تبادل المصالح والمنافع على النطاقين الإقليمي والدولي. فعلى النطاق الإقليمي أسهمت الحركة النقابية بفعالية من أجل تحقيق وحدة العمال العرب ، في إطار منظماتهم الكفاحية (الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب) ، وتعزيز نضالهم ضد قوى الإمبريالية والاستغلال ، لتضطلع الطبقة العاملة العربية وحركتها النقابية بدور بارز في بناء مجتمعاتها الحالية من مختلف أشكال القهر والاستغلال في طريق إحلال الأمن والسلام والتقدم. وكان اتحاد النقابات بعدن عضواً مؤثراً في الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ، ويحتل مقعدين في (المجلس المركزي)، وله علاقات مع العديد من الاتحادات النقابية العربية ، إذ كان يجري في فترات مختلفة توقيع (بروتوكولات) التعاون مع اتحادات العمال في كل من سوريا ، والكويت ، وجمهورية مصر العربية ، والجزائر ، وليبيا ، ولبنان ، والأردن.

وعلى الصعيد الدولي ، تمكنت النقابات واتحادها العام من توطيد وتعزيز أواصر الصداقة وعلاقات التعاون مع نقابات البلدان الاشتراكية ، وفي مقدمتها نقابات الاتحاد السوفيتي التي هي عضو مؤسس في منظمة النقابات العالمية.. ويتميز الاتحاد العالمي للنقابات بدور بارز في قيادة وتوجيه نضال الحركة النقابية الدولية ، وغدت عضوية الحركة النقابية اليمنية في هذه المنظمة الطبقية الكفاحية الدولية لعمال العالم ، وفي الاتحادات المهنية الدولية التابعة له ، ذات أهمية مكنتها من تطوير تجارب وخبرات النقابيين المتجددة لهذه المنظمة ، وساهمت في مختلف أنشطة اتحاد النقابات العالمي وفي سبتمبر عام ١٩٨٦ م ، انعقد المؤتمر النقابي العالمي الحادي عشر ، لهذه المنظمة الكفاحية، وخرج بوثيقة توجيهية هامة توحد نضال النقابات في مختلف الظروف في النضال من أجل صيانة السلم في العالم . وكانت قراراته صورة صادقة ومعبرة عن طموحات الطبقة العاملة في شتى أنحاء العالم، وعبرت عن التضامن العمالي مع شعوبنا العربية في نضالها من أجل التحرير والتقدم، وعودة الشعب العربي الفلسطيني إلى أرضه، وإقامة دولته الوطنية المستقلة، ومع تحرير

وتوحيد لبنان أرضاً وشعباً.. إن نضال الحركة النقابية اليمنية، على الصعيد العالمي، قد منحها شرف انتخابها في المؤتمر النقابي العمالي العاشر، الذي انعقد في (هافانا)، في عضوية مكتب الاتحاد العالمي للنقابات، وهو ما يعكس الدور المتميز والفعال للحركة النقابية اليمنية في النضال المعادي للإمبريالية والاستعمار بشكليه القديم والجديد، ولدورها المؤثر في الحركة النقابة العربية.

وعملت الحركة النقابية اليمنية على تطوير التعاون والتضامن مع النقابات المناضلة والتقدمية، في البلدان الرأسمالية من أجل تحقيق مطالبها الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية، ونضالها ضد الاستغلال الرأسمالي والاحتكارات، إذ ارتبطت الحركة النقابية اليمنية بمنظمات الطبقة العاملة، في أوروبا، وسعت جاهدة لتطوير هذا التعاون، وعلى وجه الخصوص مع الاتحاد الفرنسي للشغل (سي، جي، تي) في فرنسا (وسي أي إل) في إيطاليا، واتحاد (الدسك) في تركيا، واتحاد عمال اليابان وقبرص، والإشارة إلى هذه المنظمات تمثل فقط أمثلة. وكانت الحركة النقابية اليمنية تمتلك القدرة الكافية لتطويرها وتوسيعها مع مختلف الاتحادات النقابية في العالم لولا الصراعات الداخلية والحروب الأهلية.

ولقد تطورت في نفس الوقت العلاقات الثنائية بين النقابات العامة والنقابات المهنية في البلدان الاشتراكية، وتبذلت الزيارات والخبرات، وبهذا الصدد تحققت نسب عالية في النجاح لجمال البروتوكولات الموقعة مع الاتحادات النقابية في البلدان الاشتراكية، إذ بلغ عدد الوفود إلى البلدان الاشتراكية ١٨١ وفداً، تمخضت عنها نتائج هامة ومثمرة باتجاه تعزيز العلاقات الثنائية المتعلقة باتفاق تطوير التعاون طويل الأمد، وقد حصل الاتحاد العام على ٤٦ منحة جامعية، و ١٨ دورة نقابية قصيرة، نجم عنها تأهيل ٢٣٥ كادراً نقابياً و ١٧ دورة نقابية طويلة، وتوجه ٨٠ من الكوادر النقابية القيادية لأغراض الراحة والاستجمام والعلاج الطبي، وتسلم الاتحاد مساعدات عينية خاصة دعماً لنشاطاته المختلفة النقابية والاجتماعية والرياضية، وتوطدت علاقاته أكثر مع الاتحادات النقابية، في الاتحاد السوفيتي (سابقاً) وألمانيا الديمقراطية (السابقة)، وتشيكو سلوفاكيا (السابقة)، وبلغاريا والجر الشعبية وكوبا^(١).

^١ - وثائق المؤتمر العام الخامس، من ٢٠-٢٢ أكتوبر ١٩٨٧م، ص ١٣٥ وما بعد.
- التقرير المقدم للمجلس المركزي للفترة يونيو - ديسمبر ١٩٩٠م، ص ١٦ و ١٧ و ١٨.

المراجع

- ١- الأستاذ عبد الرزاق شائف، الأمين العام الأسبق للاتحاد العام للنقابات: حديث مباشر قدم معلومات مفيدة حول الأرضية التي عليها نشأت النقابات، وعلاقتها بالحركة الوطنية وإسهامات العمال في النضال ضد الاحتلال البريطاني والاستبداد الامامي.
- ٢- سلطان أحمد عمر، نظرة في تطور المجتمع اليمني، دار الطليعة بيروت، الطبعة الأولى فبراير ١٩٧٠، ص ٥٧ و ٥٨.
- ٣- سالم عوض عمر، عضو المجلس المركزي وعضو السكرتارية العامة للاتحاد العام سابقاً: قدم معلومات مختلفة للاستفادة منها إضافة إلى بعض الوثائق (تقارير، بيانات، نتائج بعض المؤتمرات الدورية للاتحاد العام للنقابات).
- ٤- د. محمد سعيد العطار: التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن، دار الطليعة بيروت ١٩٦٥، ص ١٢٠ و ١٣٠ وما بعدها.
- ٥- ر.ج. غافن ((عدن تحت الحكم البريطاني ١٨٣٩-١٩٦٧)) R.J. Gavin ((Aden under British Rule 1839-1967)) بالنسبة لوضع المجتمع ((التنظيم الاجتماعي للقبائل في محميات عدن)) The P. A. B. Hamilton 1943 Social Jornal of Organization of the Tribes of the Aden Protectorates Royal Central Asian Sociaty Vol xxx May 1943, September, 1943
- ٦- د. منصور الراوف: نشأة وتطور الطبقة العاملة في اليمن بشطريه الجنوبي والشمال، ((دراسات حول الطبقة العاملة في العالم العربي، المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل في الجزائر))، ص ٢٠ و ٣٥ وما بعدها.
- ٧- الاتحاد العام لنقابات عمال جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وثائق المؤتمر العام الثاني من ٢٧-٢٩ نيسان ١٩٧٥م، ص ٢٤ و ٢٥
- ٨- الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل، الميثاق الوطني ١٩٦٥م ص ٣٤ و ٣٥ وما بعدها

- ٩- دراسات في تاريخ الثورة اليمنية، مؤسسة ١٤ أكتوبر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان، عدن ١٩٧٥ ص ١٨١ وص ١٨٥
- ١٠- د. جاك كولان، جامعة باريس، تجربة الحركة العمالية ((الجنوب)) ص ٩٦ وما بعدها
- ١١- سلطان ناجي ((التاريخ العسكري لليمن)) ١٨٣٩ - ١٩٦٧، ((١٩٧٦)) حول ((النقابات الست))
- ١٢- ((صوت العمال)) ٣٠٣، ١٢ فبراير ٧٦م ص ٤-٥، عبدالله علي مرشد
- ١٣- الاتحاد العام لعمال اليمن الديمقراطية: ((برنامج الحركة العمالية في اليمن الديمقراطية)) مطابع شركة الاعلانات الشرقية، ص ٢٩ و ٣١
- ١٤- عبده فارح نعمان، ((اتجاهات نشوء وتطور الطبقة العاملة في اليمن الديمقراطية))، دراسات حول الطبقة العاملة في العالم العربي، ص ١٤٠ وما بعدها، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل في الجزائر، العدد الرابع، سبتمبر ١٩٨٣م
- ١٥- عمر الجاوي، الصحافة النقابية في عدن، ١٩٥٧-١٩٦٧، ص ١٦ - ٢١
- ١٦- حمزه لقمان، تاريخ جنوب الجزيرة العربية
- ١٧- الحرية النقابية، مكتب العمل الدولي بجنيف، برامج تعليم العمال، القاهرة ١٩٥٩، ص ٣٢ و ٣٥ و ٢١١
- ١٨- حكمت كوتاني، دراسات فكرية لحركة العمال النقابية في الوطن العربي، ص ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦
- ١٩- حيدر ابراهيم: الثقافة العمالية، نماذج من التجارب العربية والدولية، ص ١٤٨ و ١٤٩
- ٢٠- الاتحاد العام لعمال اليمن: ((قضايا ومواقف)) ص ١٤٩ و ١٥١ و ١٥٥
- ٢١- قانون العمل الاساسي رقم ١٤ لعام ١٩٧٨، ص ٦، ٢٠، ١٢
- ٢٢- عبدالفتاح اسماعيل ((الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن))، سلسلة وثائق، دار ابن خلدون، ص ٢٦ و ٤٧ و ٦٥

- ٢٣- الاتحاد العام لعمال اليمن الديمقراطية الشعبية ((وثائق المؤتمر العام الخامس للاتحاد العام))، ٢٠-٢٢ أكتوبر ١٩٨٦، ص ٦٣ و ٦٥ وما بعدها
- ٢٤- وثيقة توحيد الحركة النقابية اليمنية، الموثقة بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٩٠م
- ٢٥- مقترح بتشكيل قيادة موحدة للحركة النقابية خلال الفترة الانتقالية.
- ٢٦- _____انات:
- ☐ بيان صادر في ٢٧ أبريل ١٩٩١ ((اضراب عام لمدة ساعتين))، وتنظيم مسيرة حاشدة في عدن
- ☐ البيان التحذيري الأول الصادر في ٩ يونيو ١٩٩١
- ☐ البيان التحذيري الثاني في ٧/٧/١٩٩١م
- ☐ بيان صادر عن نقابة المهن التعليمية في ١٥/١١/١٩٩٢م
- ☐ بيان صادر بتاريخ ٢٤/١١/١٩٩٢م، يعلن الاضراب في السابع من ديسمبر ١٩٩٢م، لمدة يوم واحد، ومالم تستجب الحكومة، فالاضراب يتصاعد لمدة ثلاثة أيام، ٢٠، ٢١، ٢٢ من نفس الشهر، عن الاجتماع الموسع، النقابات العامة والمجالس العمالية في كل محافظات الجمهورية.